

دور الجامعات في دعم الديمقراطية والتنمية الشاملة: إطار نظري
د. هيثم علي حجازي
قسم العلوم الإدارية - كلية الأعمال - جامعة جرش
info@hijazi-km.com

الملخص

يتناول هذا البحث دور الجامعات في دعم العملية الديمقراطية داخل المؤسسة الجامعية وخارجها، ضمن الأنظمة والقوانين والتعليمات الناظمة للوصول إلى تحقيق درجات متقدمة في طريق التنمية الشاملة. وتبرز أهميته من مكانة الجامعات في مجتمعاتنا العربية في تعزيز العملية التنويرية التاريخية التي اضطلعت الجامعات بها منذ نشأتها، لتحويل التعليم والتعلم والبحث العلمي إلى قوة إنتاجية مباشرة، ومواجهة المشكلات بالحكمة والبحث العلمي وتقديم الرأي، للوصول إلى التنمية الشاملة. ويستند البحث إلى بعض القواعد النظرية العامة، وإلى أمثلة عملية ومشكلات عربية وعالمية وعلّق عليها وإلى إيراد بعض الحالات للمقارنة واستخلاص الدروس. ويتألف من مقدمة نظرية وتاريخية عامة حول تطور المجتمع البشري وأنظمة الحكم فيه تمهيداً لدراسة الموضوع، والتطرق إلى صعود الديمقراطية في العصر الحديث وتراجعها في العقد الأخير، وذلك فيما يخص دور مؤسسات التعليم العالي، على الصعيدين العالمي والعربي، في تنمية الثقافة والوعي الاجتماعيين، والتنمية البشرية، وفي مواجهة الاستبداد. ويخلص البحث إلى نتائج وإجابات ذات طابع مفتوح يبيح المسائل المثارة رهن المزيد من الدراسة والتقصي.

كلمات مفتاحية: قضايا الجامعات العربية ومشكلاتها، دور الجامعة في تعزيز العملية الديمقراطية، الجامعة والتثقيف والتوعية، الجامعات والتنمية الشاملة، آثار الاستبداد وطرق معالجته.

دور الجامعات في دعم الديمقراطية والتنمية الشاملة

1. مقدمة

1.1 استقرار المجتمع البشري

كيف وصلت المجتمعات البشرية إلى هذه النقطة؟ يتكوّن كوكب الأرض من موارد محدودة. لأن جميع الكائنات الحية، ومنهم البشر، تحتاج إلى موارد (على سبيل المثال، الطعام، والمأوى، والملبس، والنقل، والدواء) للبقاء على قيد الحياة، ولما كانت غريزة البقاء أظهر الغرائز، عتّى ذلك أنّ الكائنات الحية سوف تتنافس على نحو طبيعي، بطرق متنوّعة، على الموارد المحدودة. والبشر، قبل تطور المجتمعات الزراعية الأولى في العصر الحجري الحديث، كانت ظروفهم المعيشية، في كثير من الأحيان، وحشية وقاسية بالنسبة إلى البشر الصيادين. ويحتاج المرء فقط إلى تخيل كيفية حياة ما قبل العصر الحجري الحديث قبل تطور المجتمعات الدائمة القائمة على الحكومة (أي سيادة القانون) والأعراف الاجتماعية (أي القواعد غير الرسمية) والزراعة (أي تدجين الحيوانات والنباتات والظروف المحيطة بها).

وهكذا، مع تطور المستوطنات الدائمة، بدأ البشر في تطوير طريقة أكثر كفاءة ونفاذاً للبقاء على قيد الحياة. وفعّلوا ذلك بالاستقرار على نحو أساسي عند ضفاف الأنهار وتفرعاتها (لتزويد المياه العذبة) وتطويرهم طرقاً جديدة لإدارة إمداداتهم الغذائية. فبدلاً من الانتقال المستمر من مكان إلى آخر (أي نمط حياة الترحال) بحثاً عن إمدادات غذائية مؤقتة، حيث كانوا يتعرّضون إلى نزوات الطبيعة، استفاد البشر من فوائد الاستقرار في موقع جغرافي واحد (أي أسلوب حياة ثابت ومستقر).

وربما كان إنشاءً مستوطناتٍ دائمة أهمَّ عملٍ في تاريخ البشرية لأنه آلَ إلى نقلةٍ كبيرةٍ في كيفية عيش الناس، ونظرهم إلى العالم وتفاعلهم مع بعضهم البعض ومع العالم الطبيعيّ. باختصار، غيرت هذه النقلة كلَّ جانبٍ من جوانب الحياة البشرية - بيولوجياً ونفسياً واجتماعياً. على سبيل المثال، يتطلَّب إنشاءً مستوطناتٍ دائمةٍ أن يتعلَّم الناسُ طرقاً لم يتخيَّلها أحدٌ من قبل لبناء مساكنٍ مناسبةٍ ودائمةٍ، وصناعةٍ أدواتٍ منزليةٍ، ومرافقٍ لحفظ الطعام وتخزينه، وأجهزةٍ للنقل، وجميع لوازم البنية التحتية اللازمة لدعم المجتمع.

وعلى هذا النحو، مع مرور الوقت، نمت المجتمعاتُ الزراعية الصغيرة إلى قرى (من بضع مئات إلى بضعة آلاف من السكان) صارت بعد ذلك بلداتٍ (من بضعة آلاف إلى عدة آلاف من السكان) ثم غدت مدناً (من مئات ألوف إلى بضعة ملايين). وراحت بعضُ المدن التي تم إنشاؤها منذ مئات السنين أو آلافها تتحوَّل الآن إلى حواضرٍ ضخمةٍ وحديثةٍ.

ويمكن إرجاعُ العديد من مبادئ الحوكمة والتجارة إلى هذه المستوطنات المبكرة. حين أدرك البشرُ أنَّ المستوطنات الدائمة كانت طريقةً أفضلَ من البقاء في بيئةٍ طبيعيةٍ متوحشةٍ لا ترحم ومفترسةٍ في كثير من الأحيان. وهكذا، منذ العصر الحجريّ الحديث، استبدل البشرُ في جميع أنحاء العالم تدرجياً بقاءَ النموذجِ الأصحح - أن تمارسَ القتل أو تتعرضَ له - بنموذجٍ اجتماعيٍّ سائدٍ في المجتمع. فسمحت الزراعة للناس بزراعة مجموعةٍ متنوّعةٍ من الأطعمة وتخزين بعضها للاستهلاك المستقبلي عندما تكون هناك حاجةٌ ماسةٌ إليها، وهذا يسمح للبشر بإدارة المخاطر المرتبطة باستهلاك الغذاء وإنتاجه وحفظه بشكل أفضل. ولأن الزراعة زادت بشكل كبير من إنتاجية الغذاء، فسمحت للناس بالتخصص (أي تقسيم العمل) في أشكالٍ أخرى من العمل مثل الأشغال الخشبية، وصناعة الطوب، والفخار، والأدوات، والأعمال الفنية، وما إلى ذلك، فأل هذا بدوره إلى حقبةٍ جديدةٍ لتنمية المعرفة، أدت في النهاية إلى تطوير الفنون والحرف اليدوية والمهن المفيدة.

1. 2. أنظمة الحكم في المجتمع البشري

تاريخُ البشرية، طبقت فيه الدول الكثير من الأشكال للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كوسيلة لهيكل المجتمع وتحديد الموارد. وتتضمَّن أحوالها: الأنظمة الأوتوقراطية - أي حكومة الفرد المطلقة أو الدولة أو الحكومة الخاضعة لحكم فرد ذي سلطانٍ مطلق (على سبيل المثال، الشيوعية والإقطاعية والطائفية والاستعمار والفاشية)؛ والأنظمة الديمقراطية - أي حكم الشعب أو الأكرية ويتخذ المساواة السياسية والاجتماعية أساساً (على سبيل المثال، الأنظمة التشاركية أو التعاونية أو التعددية أو التمثيلية أو النخبوية) وعلى الطرف الآخر من الطيف. منذ ولادة الديمقراطية الحديثة (أي الثورتين الفرنسية والأمريكية) والرأسمالية الحديثة (أي الثورة الصناعية)، غدا التوجُّه نحو مجتمعاتٍ أكثر ديمقراطية واقتصادات السوق.

وسرى في هذا الاتجاه نقاطُ إعادة تعيين رئيسة على مدار الـ 250 عاماً الماضية (على سبيل المثال، الحرب الأهلية الأمريكية وانهيار العبودية المؤسسية التي ترعاها الدولة كما حدث في روسيا وأمريكا، والحربان العالميتان الأولى والثانية وانهيار الفاشية والنظام الاستعماري، وسقوط جدار برلين. وانهيار الشيوعية، وغيرها من الأحداث الدامية في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين).

ولجميع الأنظمة الأوتوقراطية، بغض النظر عن شكلها، قاسمٌ مشتركٌ واحد: هو احتكارُ القوة والموارد من قبل أقلية على حساب الأكرية. وتعتمد الأنظمة الأوتوقراطية على ادعاءات السلطة والامتيازات وتستند الأنظمة الديمقراطية على مطالبات الحقوق والعدالة. وعلى مدى القرون القليلة الماضية، حيث أصبح الناس أكثر درايةً وتفتحاً والعالم أكثر ترابطاً ومعتمداً على بعضه البعض، أصبحت الأنظمة الاستبدادية المنغلقة على نحو متزايدٍ في وضع حرجٍ ولا يمكن الدفاع عنها.

ومع ذلك، شهد العالم في العقود الأخيرة صعودَ سلالَةٍ جديدةٍ من الحكام المستبديين الذين صاروا اليوم أكثر براعةً في مقارباتهم لتأسيس دولٍ استبداديةٍ والحفاظ عليها. يفعلون ذلك بإيجاد واجهاتٍ تبدو ديمقراطيةٍ تدير بلدانهم لكنها عملياً تدار بطريقة سلطوية. وفي هذه الأنظمة، تُجري انتخاباتٌ منتظمةٌ لإعطاء مظهر العمليات الديمقراطية (الأنظمة الاستبدادية الانتخابية مثل الاستفتاء

والتزكية والتعديل المزاجي للأنظمة والقوانين)، لكن هؤلاء القادة أنفسهم (أو أصدقاءهم أو أتباعهم) يستمرّون في إعادة انتخابهم، أي تجري عملية احتكار السلطة. وهذا الشكل الجديد من الحكم يمكن أن يسمّى "الديمقراطية الاستبدادية"، وبحمل تناقضاً لفظياً وواقعياً. إذ يمكن لهذا النوع الجديد من المستبدين أن يدّعي أن بلده ديمقراطي، بحجج ظاهرها ديمقراطي، وهي في الحقيقة تحت عملية احتكار السلطة السياسية.

والمبدأ التنظيمي المركزي لآلية ديمقراطية حكم ذاتي قوته السياسية والاقتصادية والإدارية في نهاية المطاف بيد الشعب. ولضمان استمرار هذا المبدأ والحفاظ عليه من أيّ اعتداء يقوم به القادة الاستبداديون أو أفراداً يؤيدون الحكم المطلق من الذين يرغبون في تقويض العملية الديمقراطية، يجب حماية الديمقراطية من تهديدات يمكن أن تتعرض لها بنظام مرني من الحقوق والعدالة والمساءلة.

وبشير على هلال إلى العمليات الهائلة التي شهدتها النظم السياسية في الربع الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين مقارنةً ببداية القرن العشرين حيث لم يكن هناك سوى 22 دولة تأخذ بالشكل الديمقراطي، وفي العام 1942 تقلصت إلى 12 دولة، ثم وصل إلى 36 دولة في مطلع الستينيات، ثم إلى 60 دولة في نهاية الثمانينيات بعد التطورات الهائلة في إسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا والبرازيل وبعض دول أمريكا الجنوبية والوسطى. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي والتحويلات الديمقراطية في دول شرق أوروبا ووسطها وعدد من الدول الأفريقية، أصبح عدد الدول التي تتبع النظام الديمقراطي 119 دولة (ص 11-12).

وفي سنين العقد الماضي، شهد العالم ركوداً ديمقراطياً فترزاد عدد الدول التي تتبع نظام الحكم الاستبدادي. إذ يعيش غالبية سكان العالم حالياً، وفقاً لتقرير الديمقراطية عام 2022 (ص 12-18)، في ظل مجتمعات استبدادية نتيجة للانقلابات والاستقطابات المناهضة أساساً للتعددية وتخريب العمليات الديمقراطية واستعمال الافتراءات والدعاية والإعلام للتلاعب بالناخبين والسيطرة عليهم. وبشير التقرير إلى تناقص في عدد البلدان الديمقراطية وإلى صعود الديكتاتورية في أصقاع من العالم ويخص بالذكر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأواسط آسيا وشبه الصحراء الأفريقية.

1. 3 تطور الرأسمالية

يجب على كل مجتمع تحديد كيفية تخصيص موارده المحدودة. فعلى مدار تاريخ البشرية، كانت هناك ثلاث طرق أساسية بها نُظمت المجتمعات لتحقيق هذا المشروع. الطريقة الأولى هي التقاليد (الأساليب القائمة الموروثة). والثانية هي التخطيط المركزي (أي الاقتصاد الموجه). والثالثة هي الأسواق (أي اقتصاد السوق).

وتشير نظرة متمعنة في التاريخ الحديث خصوصاً، إلى أن الاقتصادات الموجهة الخالصة غير مجدية ولا عادلة، هذا وغيره من عوامل أخرى في مقدمتها غياب الديمقراطية، أدى إلى زوال العديد من الدول الشيوعية بعد سقوط جدار برلين في أواخر القرن العشرين.

والملاحظ أن النظام الاقتصادي الأكثر انتشاراً في أيامنا هذه هو اقتصاد السوق، أي الرأسمالي؛ وله مستويات واختلافات حسب البلد ودرجة تطوره ونموها باستمرار. ويتميز بنسب ومستويات مختلفة من الملكية الخاصة لرأس المال، ودرجات معينة من الحرية في الإنتاج والتجارة وتدفقات رأس المال، وبعض الممتلكات العامة ومشاركة الدولة بمؤسساتها المختلفة في الاقتصاد والإدارة لتخفيف من النتائج السلبية مثل التلوث والبطالة والتضخم والامية والجريمة وهجرة العمالة الماهرة وغير ذلك.

ولذلك جميع الاقتصادات اليوم تقريباً مختلطة بدرجة أو بأخرى، ولكن ذلك كله مع الأسواق والمنافسة بمنزلة الأساس للابتكار والنمو والتطور. ومن الثورة الصناعية، تحولت الرأسمالية من المذهب التجاري والرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية. فالعالم الآن يعيش في ما يسمى بالموجة أو الثورة الرابعة للرأسمالية الصناعية. وفي العقود الأخيرة، تحولت معظم البلدان المتقدمة إلى رأسمالية ما بعد الصناعية فتجاوز قطاع الخدمات قطاعي الزراعة والتصنيع.

وأثارت الأزمات الاقتصادية التي واجهتها الإنسانية في العقود الأخيرة إشارات تحذير تتعلّق بالنظام الرأسمالي. لكن بعض المختصين يعدّون فترات الأزمة هذه مراحل متّصلة في تطور الرأسمالية فتستمرّ البلدان في ضبط سياساتها النقدية والمالية والتجارية لتقليل هذه الأزمات. ومع ذلك، تشير فترة العقود القليلة الماضية إلى أنّ عدم اليقين والحذر والمخاطر ستكوّن الاتجاه الطبيعيّ الجديد في المستقبل.

1. 4 صعود الديمقراطية

ليس لمصطلح "الديمقراطية" أصل في اللغة العربية، بل يعود إلى الكلمة الإغريقية Demos بمعنى شعب وكلمة Kratos بمعنى حكم؛ فيكون المعنى اللغويّ للكلمة "حكم الشعب"، وعرفها المؤرخ هيرودوت بأنها حكم الأغلبية، وأنها المجتمع الذي تسود فيه المساواة أمام القانون، والذي يُساءل فيه الحكام عن أفعالهم وتصرفاتهم. ومن التعريفات الشائعة لها أنها حكم الشعب بنفسه لمصلحته، وفق التعبير الأثير للرئيس الأمريكي إبراهيم لنكولن (انظر، علاء الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين، ص 9). وعليه، تُعدّ الديمقراطية الشكل المفضّل للحكومة في الكثير من البلدان لأنها حكم يخضع فيه قادة البلاد للمساءلة من الشعب بعد نجاحهم في انتخاباتٍ نزيهة وتوازنٍ للقوى السياسية. فمن المرجح أن تقود الحكومات المنتخبة البلاد استجابة لاحتياجات المجتمع واهتماماته ووجهات نظره. يجب أن يتمّ التصرف في سلوك الحكومة بطريقة صريحة وخاضعة للمساءلة بطريقة يكون فيها الناس أحراراً في استجواب الحكومة واتقاد أفعالها. ولتحقيق هذه الغاية تغدوحرية الكلام والتعبير بمختلف وجوهه من المبادئ الأساسية لأيّ مجتمع حرّ.

فالحكومات الاتوقراطية، أي أنظمة الحكم التي تقاد بأفراد ذوي سلطات مطلقة، نظام حكمها يستند إلى هبات ومؤسساتٍ مُعيّنة تعييناً أو مُنتخبة شكلياً وتدار من مركز القرار حسبما تقتضي مصالحه لا المصالح الحقيقية للمجتمع واهتماماته ووجهات نظره، وحرية الكلام والتعبير غير موجودة أو ذات أسفٍ غير عالية.

وينبغي أن ترتكز الديمقراطيات على مبدأ سيادة القانون، فتكون حقوق الإنسان الأساسية والعدالة الاجتماعية محمية قانوناً. وبعد ضمان الحقوق الأساسية والعدالة، يركّز الاهتمام والحوار بعد ذلك على جودة الديمقراطية ومرونتها التي تأخذ في الحسبان جودة المدخلات الديمقراطية (على سبيل المثال، الانتخابات، والمساءلة، وتطبيق القانون، والكفاءة) والمخرجات الديمقراطية (على سبيل المثال، جودة الحياة بعامة والحرية والأمن والأمان الشخصي والعام).

وان اختلفت المجتمعات الديمقراطية في سياقاتها الثقافية والتاريخية والدينية والتربوية والنفسية، يجب أن تستند جميع الديمقراطيات إلى المبدأ الأساسي للحكم الذاتي، فيجري تمثيل إرادة الشعب في الحكومة. ويدلّ صعود الديمقراطية في الـ 250 عاماً الماضية على رغبة إنسانية ذاتية في تقرير مصيرها. وإذا تساوت كل الأمور الأخرى، فإن القادة السياسيين الذين يتم انتخابهم من قبل الشعب بعمليات انتخابية نزيهة ومفتوحة هم الأكثر عرضة للاحترام والمتابعة من قبل شعبيهم.

ومع ذلك كلّ، شهدنا في السنوات الأخيرة صعود الديمقراطيات الاستبدادية، حين تدّعي الحكومات أنها تمثل الشعب ولكن من دون تأمين الحماية الكاملة للحقوق والعدالة لمواطنيها.

إنّ العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الشاملة معقّدة وهنا ربما يتطوّر النقاش حول الديمقراطية إلى حوار بخصوص أهداف التنمية المستدامة. فهل ستأخذنا أهدافها إلى مستويات أعلى من التنمية البشرية في البحث عن ديمقراطيات أفضل؟

1. 5 دور مؤسسات التعليم العالي

توفّر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الخامس والعشرين من العام 2015 مخططاً جماعياً للسلام والازدهار للناس ولكوكب الأرض. وصدر بقرار الجمعية العمومية تحت عنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة للعام 2030". وعلى وجه الخصوص، الاعتناء بالقضاء على الفقر بكافة أشكاله و "الحصول على تعليم نوعي للجميع" يوفر الأمل في مستقبل أفضل للبشرية. وتتضمن الخطة 17 هدفاً مختلفاً إنجاز واحد منها يؤدي إلى تعزيز النتائج

في الأهداف الأخرى؛ وينصُّ الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة، وبمزيدٍ من التحديد، أنه يجبُ على الدول "تعزيزُ المجتمعاتِ السلميةِ والشاملةِ للتنميةِ المستدامة، وتوفيرُ الوصولِ إلى العدالةِ للجميعِ وبناءُ مؤسساتٍ نافذةٍ وخاضعةٍ للمساءلةِ وشاملةٍ على جميعِ المستويات". ويحتوي هذا الهدفُ على 12 هدفاً أصغرَ مثلُ تعزيزِ سيادة القانون، وضمانِ المساواةِ في الوصولِ إلى العدالة، وتطويرِ مؤسساتٍ خاضعةٍ للمساءلةِ وشفافة، بما في ذلك مؤسساتِ التعليمِ العالي، وضمانِ اتخاذِ قراراتٍ سريعةٍ الاستجابةِ وشاملةٍ وتمثيليةٍ.

الديمقراطيةُ الحقيقيةُ مصلحةٌ عالميةٌ مشتركة، بل يؤكدُ التاريخُ قديمه وحديثه، أنها أفضلُ أملٍ لبقاءِ البشريةِ وتطورها وحمايةِ كوكبِ الأرض. وعليه، تضطلعُ الأوساطُ الأكاديميةُ والمجتمعُ المدنيُّ بدورٍ مهمٍّ في تنميةِ المصالحِ الديمقراطيةِ وتعزيزها في جميعِ أنحاءِ العالم. وإن لم يوجدِ نموذجٌ ديمقراطيٌ واحدٌ يناسبُ الجميع، تماماً ولا نموذجٌ واحدٌ لنظامِ رأسماليٍّ يناسبُ الجميع، فهناكُ مبادئٌ أساسيةٌ تشتركُ فيها جميعُ الديمقراطياتِ الحقيقيةِ، وهي: حمايةُ حقوقِ الإنسانِ كما هو موصوفُ في الإعلانِ العالميِّ للأممِ المتحدةِ لحقوقِ الإنسان، وحمايةُ المبادئِ الديمقراطيةِ كما هو موصوفُ في الإعلانِ العالميِّ للاتحادِ البرلمانيِّ الدوليِّ بشأنِ الديمقراطيةِ.

وسيُقومُ تحقيقُ أهدافِ التنميةِ المستدامةِ كثيراً بالحفاظِ على الديمقراطياتِ وتعزيزها في جميعِ أنحاءِ العالم. على خلافِ الأشكالِ الأخرى للحكمِ السياسيِّ، فالديمقراطياتُ الحقيقيةُ تصحُّ نفسها بنفسها من استجابتها لتغيراتِ المجتمعِ واردةِ الشعب. لذلك كانتُ مؤسساتُ التعليمِ العالي، كمنتجِ للعلمِ والمعرفة، والمجتمعُ المدنيُّ، كمجتمعٍ من الفاعلينِ المؤثرينِ غيرِ الحكوميينِ ولا التجاريينِ، يتحملونِ مسؤوليةَ تعزيزِ الصالحِ العام.

وفي هذا الصدد، أدتْ مؤسساتُ التعليمِ العاليِ دوراً ملحوظاً بزيادةِ الوصولِ إلى التعليمِ النوعيِّ وضمانِ جودته، وزيادةِ الوعيِّ بأهدافِ التنميةِ المستدامةِ العالميةِ بينِ أعضاءِ هيئةِ التدريسِ والطلابِ والمشاركةِ معِ المجتمعِ وأصحابِ المصلحةِ لتحقيقِ الأهدافِ. فالجامعاتُ في وضعٍ جيدٍ بالفعلِ للتعاملِ معِ التحدّياتِ العالميةِ بالبحوثِ المشتركةِ / المتعدّدةِ الاختصاصاتِ والمدعومةِ بالاستدامةِ وتعملُ بكونها جسراً بينِ العلماءِ وصانعيِ السياساتِ في البلدان.

وتضطلعُ الجامعاتُ العربيةُ بدورٍ مهمٍّ في البناءِ والتطويرِ المجتمعيِّ الديمقراطيِّ في مجتمعاتها العربيةِ وذلكُ بوجهينِ داخليِّ وخارجيِّ. يهتضانِ بجناحين، جناحِ ذاتيِّ إداريِّ يتعلقُ بالترتيباتِ والمؤسساتِ الانتخابيةِ واللجانِ التمثيليةِ ونزاهتها، وجناحِ عامِّ موضوعيِّ يتصلُّ بنوعيةِ الإدارةِ وجودتها ومضمونِ السياساتِ العامةِ وتمكينِ المجتمع. وبمزيدٍ من التوضيح، يتمثلُ الوجهُ الداخليُّ، في الأنظمةِ والقوانينِ والتعليماتِ التي تتبعها الجامعةُ في الإجراءاتِ اليوميةِ التي تمارسها في سبيلِ تنفيذها وتهدفُ إلى إرساءِ دعائمِ العملِ الديموقراطيِّ واحترامه أولاً، بإشراكِ الأساتذةِ الجامعيينِ والطلبةِ والموظفينِ والعاملينِ عبرِ المجالسِ الجامعيةِ المختصةِ في صنعِ القراراتِ الجامعيةِ وتنفيذها ومتابعتها لأن ذلكُ يفسحُ المجالَ أمامِ الخبراتِ المهنيةِ والتخصصيةِ لتوظيفها في اللحظاتِ والاتجاهاتِ الصحيحة؛ وطرحِ القضاياِ والمشكلاتِ الطلابيةِ وحلّها. ويتمثلُ الوجهُ الخارجيُّ في انتخابِ أو تداولِ المهامِّ الإداريةِ والقياديةِ بالسبلِ الديمقراطيةِ بحيثُ يمكنُ الاستفادةُ منِ معظمِ المعارفِ والمهاراتِ العلميةِ النظريةِ والعمليةِ عبرِ مجالسِ علميةِ مختصةٍ ولجانِ جامعيةٍ مؤهلةٍ وذاتِ كفاءةٍ ممثلةٍ لجميعِ العاملينِ والطلبةِ والمسؤولةِ عن القيامِ بمهامّها وتوجيهِ العملِ الجامعيِ وإدارتهِ أنياً ومستقبلاً. إن تحقّقَ هذا البعدُ يضمنُ تماسكَ المؤسساتِ الجامعيةِ ونزاهتها ومرونتها وتطورها. ويتجلّى الوجهُ الخارجيُّ في المشاركةِ في التنميةِ الشاملةِ للمجتمعِ بتحويلِ العلمِ والبحثِ الجامعيِ إلى قوةٍ إنتاجيةٍ اقتصاديةٍ وثقافيةٍ مؤثّرةٍ في قطاعاتِ المجتمعِ المنتجة. وإلى مساهمةِ مجتمعيةٍ في التثقيفِ والتثويرِ تهدفُ إلى نشرِ الوعيِّ والحسِّ الشاملِ بالمسؤوليةِ تجاهِ قضاياِ المجتمعِ والأمةِ، من العملِ معِ مؤسساتِ المجتمعِ المدنيِّ بإبداءِ الرأيِ في القضاياِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والسياسيةِ التي تهتمُ الوطنَ والمواطنينِ عموماً. فمن شأنِ تعزيزِ هذا الدورِ الوطنيِّ والديموقراطيِّ بتحقيقِ تلكِ المهامِّ المنوطةِ به أن يؤوّلَ إلى أجواءٍ من الحريةِ والمشاركةِ والتفاعلِ والإنجازِ تفضي إلى تجديدِ الحيويةِ الاجتماعيةِ الفاعلةِ ودفعِ عجلةِ التنميةِ والتقدّمِ والرقىِّ باتجاهِ الوصولِ إلى المجتمعِ المنشود.

دورُ الجامعةِ في تنميةِ الثقافةِ والوعيِّ الاجتماعيِّ:

بإمكان الجامعة المشاركة الفاعلة على صعيد البرامج الثقافية والتوعوية، التي تقدمها عبر مناهجها الجامعية ومشاركتها المجتمعية المحلي في النشاطات القائمة فيه، وتعدُّ مصدرًا مهمًا من مصادر إمداد المجتمع كُله بالمعلومات والمعارف والخبرات والحصول على الثقافة الضرورية في كلِّ مجالاتها. إذ تستطيع الجامعة تزويد الخبراء والمختصين ووضع بصماتها في الخطط والبرامج العلمية والثقافية اللازمة الناشئة أصلاً من احتياجات المجتمع ومن عمل المؤسسات المجتمعية ذاتها. فمن شأن هذه الخطط والبرامج تقديم المساعدة على توعية أفراد المجتمع بحقوقهم وواجباتهم كافةً في المجالات الاجتماعية والتعليمية والتربوية والثقافية والإدارية والاقتصادية والرياضية والسياسية، فضلاً عن تنمية معارف وخبرات المؤسسات الاجتماعية بنقل التراث الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والعلمي والأخلاقي من جيل إلى آخر. فالتوعية والتثقيف عمليتان حيويتان مرتتان ترتبطان بطبيعة الإنسان الاجتماعية ونشاطاته الإبداعية والعلمية والحضارية وتطورها عموماً؛ وتحققُ التوعية والتثقيف بممارسة الإنسان الأكاديمي لحياته الاجتماعية وطريقة تفاعله مع من حوله من أفراد ومؤسسات، بالأحاديث والمحاضرات والمناقشات والمناظرات المختلفة.

كانت هذه العملية التشاركية إحدى الوسائل المتاحة إلى جذب الكفاءات الأهلية والرسمية والشابة خصوصاً من ذوي الإمكانيات العالية والواعدة والاحتفاظ بها وتوجيهها وتطوير مهاراتها وتحسين أدائها للوصول إلى مستوى القوى العاملة الماهرة والمتحمسة والتي ستبقى ضمن الشراكة الاجتماعية على المدى الطويل. وتعدُّ هذه التشاركية بين الجامعة والمجتمع أساساً لأيَّ جهدٍ تنمويٍّ يهدف إلى النهوض بالمجتمع والارتقاء بالعمل والوعي وتحسين نوعية الحياة، فلا يمكن للجامعة أن تعمل بمعزلٍ عن الجميع وإنما تعمل بروح تعاونية لتنفيذ خطط وبرامج تلبي احتياجات المجتمع المختلفة. ذلك كُله استناداً إلى أهداف مؤسسات المجتمع الرسمية والمدنية التطوعية خاصة العلمية والثقافية منها والتي تركز على تنمية القدرات البشرية وتنظيمها وتوجيهها لخدمة المجتمع المحلي، وعلى رفع المستوى الثقافي والاجتماعي لأفراد المجتمع، فعلى عاتق تلك المؤسسات المجتمعية تقع المسؤولية الأساسية الكبرى في إعداد وتنشئة جيل مثقف يعي مسؤولياته وحقوقه تجاه وطنه ومجتمعه ممارساً للحياة بكافة أشكالها ومن أوسع أبوابها.

ولابد أن نذكر هنا حقيقةً أوردها أحد الباحثين هي أن الجامعة كمؤسسة علمية لم تنشأ أساساً، في الوطن العربي، ضمن عملية التطور الاقتصادي والصناعي والزراعي؛ وإنما "أتت استجابةً للمطامح التنويرية، التي حملتها فصائل الفئات الوسطى، تلك المطامح التي ظلت قابعةً بين أسوار الجامعات، دون أن تتاح لها إمكانية التلاحم بمشكلات المجتمع العربي. من هنا، نستطيع أن نبيِّن الحدود التاريخية الحديثة والمعاصرة للجامعات العربية. فهذه الأخيرة وإن جسدت بمعنى ما وجهاً من أوجه التقدم في اكتشاف الفئات الوسطى لذاتها، فإنها ظلت عاجزةً عن الدخول في عالم الوضعية العربية المخففة" (طيب تيزيني، على طريق الوضوح المنهجي: كتابات في الفلسفة والفكر العربي، بيروت: دار الفارابي، 1989، ص، 36). والإخفاق حسب إشارة الباحث هنا يتمثل في فشل الطبقة البرجوازية في إنجاز مهامها التاريخية، أي فشلها في تحقيق مهمات التصنيع بمختلف مستوياته، والدخول في مجال المكننة الزراعية، وتحقيق مستوى معقول من الاكتفاء الذاتي والتخفيف من التعويل على الاستيراد في الحاجات الأساسية. وشكلت هذه المسألة وحدها غياب أحد عوامل الدعم الاقتصادي والاجتماعي للبحث والتنوير العلميين. من هنا نجد حالة من الغربة بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي والساسي والثقافي، أي المجتمع الذي يحيط بها. فما زالت معظم الجامعات العربية أسيرة المناهج التي فرضها الاستعمار من الخارج والموروثة من الماضي ثانياً. وكلمات أخرى، إن المناهج التي تدرّس في كثير من الجامعات العربية لم تأت أساساً تلبيةً لحاجات التطور الداخلية في البلدان العربية، وإنما نشأت من العلاقة غير المتكافئة بين المصالح الرأسمالية الخارجية من جهة، والطبقات العليا والوسطى صاحبة النفوذ من جهة ثانية. وبالطبع كانت هذه العلاقة تفصح عن اتجاهاتها وأفاقها وبواعثها من موقع العلاقة الجدلية بين الداخل والخارج، فإن "الخارج" يصبح "داخلياً" فاعلاً: إن الداخل العربي القاصر والإصلاحية والهجين جعل المناهج الجامعية المهيمنة في الجامعات العربية تظهر كأنها -أفضل الموجود على الصعيد الجامعي التعليمي- (ص37). إن ذلك يستدعي أولاً وأخيراً أن تكون الجامعة على علاقة بالمجتمع المحيط وأن تكون مناهجها نابعة من احتياجات ذلك المجتمع، ضمن أفق عالمي طبيعي لأنه لم يعد بالإمكان لأحد أن يعمل منفرداً، وأن يتحول العلم والبحث والثقافة إلى قوة إنتاجية وطنية مباشرة.

إن الجامعة الحالية ليست جامعة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات. بل بدأت تتغير وربما تراجع مثل تغير باقي المؤسسات الاجتماعية وتراجعها على مختلف الصعد. لذا لا يمكن أن نفضلها عن المحيط العام من حيث إنها جزء من بنية مهيمنة يميزها تزايد

صعوبات البحث العلمي والجهد العقلي والتميز والإبداع. نحن أمام قيم جديدة مختلفة، لكنها مخيفة، وهي في كل الأحوال سمة من سمات واقعا الثقافي والسياسي والاقتصادي والأخلاقي المليء بالمشكلات والمتناقضات. وإذا تأثرت الجامعة بالإعلام والشعوذة والأغنية وكرة القدم والثروة الاجتماعية النافهة، فلأن هذه المرجعيات الجديدة أصبح لها سلطة كبيرة على المجتمع، في حين أن الجامعة راحت تفقد سلطتها وحضورها الاجتماعي بالتدرج، راحت تفرغ من محتواها وكادت تغلس في مهامها، ولولا الحضور اللافت لبعض الباحثين والطلبة المهتمين لفقدت لمعان اسمها ومعناها بعدما تراجع حضورها الاجتماعي ووظيفتها التثويرية. لكن هذا لا ينطبق على الجامعة بمفردها، وإنما ينسحب على باقي المؤسسات الرسمية والأهلية وربما على نحو عالمي. إن الخوض في هذه القضية يستدعي المزيد من البحث والتقصي الشجاع في سبيل حل مشكلات جامعاتنا وبلدنا فنحن المعنيون في النهاية في إنجاز هذه المهمة.

دور الجامعة في التنمية البشرية:

كان للجامعة في مجتمعاتنا العربية دورها الأساسي منذ مرحلة الاستقلال وبناء مجتمع القرن العشرين بعملية التربية والتعليم والتدريب والتنمية وتحقيق كافة شروط العملية التنموية البشرية المتعددة الوجوه وذلك ضمن الإمكانيات المتاحة. فكان لرفد المجتمع بالخريجين المتخصصين وفق خطط وطنية تنموية وتزويده بالخبراء والمختصين والمشاركة في كافة الفعاليات العلمية والثقافية والبشرية التنموية أثره البالغ في هذا الاتجاه. فقد كانت التربية ولم تزل الركيزة الأولى في التنمية البشرية والتي تعمل على بناء الإنسان ذي الشخصية المتماسكة نفسياً وأخلاقياً والوطنية الملتزمة والمتكاملة التي تكون جاهزة لإحداث عملية تنموية فاعلة. وإلى جانب التربية يأتي التعليم الذي يعد أيضاً الركيزة الثانية من ركائز التنمية البشرية التي تعنى باكتساب الفرد المعرفة والتوجهات والسلوكيات الاجتماعية الإيجابية وبناء القدرات المطلوبة للوصول إلى حالة تنمية مستدامة منشودة. ومع الركيزتين السابقتين يأتي التدريب والتأهيل والذي يعد ركيزة ثالثة من ركائز التنمية البشرية التي تعنى باكتساب المهارات في المجالات المختلفة وتضطلع بدور كبير في رفع مستوى الأداء الوظيفي لدى العاملين لإحداث تنمية مستدامة تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني. علاوة على ذلك كله، كان الحفاظ على الأمن والسلامة المهنية وصحة الإنسان في مجال عمله بتوفير بيئة آمنة خالية من مسببات الحوادث يسهم أيضاً في الحفاظ على الإنسان ورفع مستوى أدائه الوظيفي والاجتماعي وتحقيقه للمهام المطلوبة منه. فالتحديث والتطوير عمليتان متلازمتان في الحركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية: ففي ظل بيئة متغيرة محلياً وإقليمياً وعالمياً وحالة تنافسية شديدة متسارعة ليس أمام المنظمات والمؤسسات للبقاء في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إلا الخوض في عمليات التحديث والتطوير المستمرة؛ لأن تلك العمليات تعد الضامن الوحيد لامتلاك المقدر التنافسية للمنظمات وللمؤسسات وتحقيق أهدافها بالتنمية الشاملة. وأخيراً عملية التحديث والتطوير مهمة وليست سهلة من الناحيتين: العملية التعليمية، والبحثية التقنية في ظروف الحياة العصرية المتغيرة نظراً لتسارع المنجزات العلمية المختلفة ولحالة التنافس البينية على كافة المستويات؛ إذ ليس بوسع المؤسسات والمنظمات بغية البقاء في المشهد الاجتماعي والاقتصادي إلا عمليات التطوير والتحديث المستمرة والتي تضمن أساساً امتلاك القدرة التنافسية الذاتية لتحقيق الأهداف التنموية المطلوبة. وذلك يتطلب مواجهة بعض المشكلات الأساسية الظاهرة للعيان مثل إعادة النظر في سياسة القبول الجامعي بإفساح المجال ما أمكن في المرحلة الجامعية الأولى خصوصاً، لأبناء الطبقات الدنيا وتحقيق ديمقراطية التعليم والثقافة الجامعيين ليكتسب ذلك بعداً نظرياً وعملياً على طريق تجاوز القيم الجامعية المؤسسية الموروثة. وبقتضى هذا الأمر إدخال مجموعة من القوانين والإجراءات التي تخول هؤلاء الأبناء القيام بواجباتهم الجامعية وتجاوز أعبائهم المادية، ومن هذه القوانين وضع تعليمات بخصوص المنح والحوافز المالية تتيح لهم التفرغ الدراسي. هذا مع التوجه إلى ضرورة إفساح المجال أمام المتميزين علمياً وحسب للدخول في برامج الدراسات العليا والمنح والبعثات. وثمة حاجة لعملية أساسية يجب أن تتم بين الجامعات والاقتصاد المجتمعي لتحقيق مقولة: التعليم والبحث العلمي قوة إنتاجية مباشرة.

ولتحقق معظم ذلك لا بد أن يتاح فيه لعملية الديمقراطية التعليمية المذكورة أن تأخذ مداها الاجتماعي العياني. والممارسة الديمقراطية وحدها لا تكفي كعلاج للمشكلات المختلفة من دون مساندة اقتصادية واجتماعية وإدارية.

وفي الوقت نفسه ليست العملية الديمقراطية، روحاً وممارسةً، بعيدة عن هذه النشاطات المتنوعة وليست الجامعة بمنأى عنها، وذلك بالتخطيط الحاسم لإشراك جميع فئات المجتمع، خصوصاً الفئات التي تحتاج إلى الدعم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي،

ودخول الجامعة طرفاً أساسياً مع مؤسسات المجتمع المدنيّ بأشكالها المختلفة للعمل معها جنباً إلى جنبٍ لتحقيق الأهداف المجتمعية المرسومة.

دور الجامعات في مواجهة الاستبداد

يمكن أن تكون الكلمات التمهيدية التي كتبها عبد الرحمن الكواكبي في كتابه "طبائع الاستبداد" مدخلاً عاماً صحيحاً لمناقشة هذا الموضوع. فأورد في مقدمته تعريفاً لعلم السياسة بأنه إدارة الشؤون المشتركة بمقتضى الحكمة، سيكون بطبيعة الحال أول مباحث السياسة وأهمها بحث "الاستبداد" أي التصرف في الشؤون المشتركة بمقتضى الهوى. يقول: "إني أرى أن المتكلم في الاستبداد عليه أن يلاحظ تعريف وتشخيص "ما هو الاستبداد؟ ما سببه؟ ما أعراضه؟ ما سيره؟ ما إنذاره؟ ما دواؤه؟" وكل موضوع من ذلك يتحمل تفصيلات كثيرة وينطوي على مباحث شتى من أمثاتها: ما هي طبائع الاستبداد؟ لماذا يكون المستبد شديد الخوف؟ لماذا يستولي الجبن على رعية المستبد؟ ما تأثير الاستبداد على الدين؟ على العلم، على المجد، على المال، على الأخلاق، على الترقى، على التربية، على العمران؟ من هم أعوان الاستبداد؟ هل يتحمل الاستبداد، كيف يكون التخلص من الاستبداد؟ بماذا ينبغي استبداد الاستبداد؟ قبل الخوض في هذه المسائل يمكننا أن نشير إلى النتائج التي تستقر عندها أفكار الباحثين في هذا الموضوع وهي نتائج متحدة المدلول مختلفة التعبير على حسب المشارب والأنظار في الباحثين وهي:

يقول المادي: الداء القوة والدواء المقاومة.

ويقول السياسي: الداء استعباد البرية والدواء استرداد الحرية.

ويقول الحكيم: الداء القدرة على الاعتساف والدواء الاقتدار على الاستنصاف.

ويقول الحقوقي: الداء تغلب السلطة على الشريعة والدواء تغليب الشريعة على السلطة.

ويقول الرباني: الداء مشاركة الله في الجبروت والدواء توحيد الله حقاً. (ص 12)

ليس في هذه المقدمة الأولية دعوة إلى الثورة أو الخروج على السلطات الحكومية أو خرق الأنظمة والقوانين والتعليمات بل دعوة إلى التمسك والاحتماء بها والعمل والتنسيق من خلالها وإلى قول الحق وللجوء إلى الحكمة والدعوة إلى الانصاف وإعلاء شأن القانون والنظام واحترام القيم والتعاليم الدينية السحاء وذلك في إدارة الشأن العام.

وبمزيد من التخصيص، التقدم التقني الهائل أي ما يسمّى بالثورة الرابعة الصناعية والرقمية والتواصلية، في أماننا هذه، والتي قربت البعيد الموجود في أنأى المناطق جغرافياً وجاءت نتيجة للعلومة أثر على نحو إيجابي في أوساط التعليم العالي عربياً وإقليمياً؛ فقد كانت إنجازاً اجتماعياً غير عاديّ تحوّلت بموجبه الجامعات إلى أكثر المجتمعات تنوعاً وتعدداً ثقافياً واجتماعياً وسياسياً. ومع ذلك جاء هذا الإنجاز نوعاً معيناً من الاتفاق الضمني بين أنظمة الحكم ذات الطابع الشمولي بين الخارج والداخل. وأصبحت الجامعات عموماً بموجبه تحت قبضة الأجهزة الرسمية خوفاً من خروجها عن المهام المنوطة بها؛ وقد يكون تعبير "أمنمت" الجامعات كافياً للإشارة إلى طبيعته وأهدافه، والذي يرمي إلى تدخل أجهزة السلطة في السياسات الجامعية، والمراقبة على نحو مباشر للنشاطات الثقافية أو الفكرية أو الأدبية أو الفنية أو المنهجية، وذلك أدى حقاً ويؤدي إلى عزوف أو نأي بالنفس من الشباب عن هذه النشاطات وظهور لأجواء من الحذر والترقب والتردد ظناً أن هذه النشاطات مليئة بالخداع ومحفوفة بالمخاطر ومربية في نتائجها. وراح الشباب يلتفتون إلى الرياضة والفن في أحسن الأحوال والجلوس في المقاهي/ الكافيتريات وتدخين الشيشة والتحدث بكل ما هو هامشي وثانوي وفردى وبارد، أو قد ينتهي بتبديد الطاقة الشبابية على نحو آخر مختلف تماماً يتجلى في أشكال العنف الجامعي. لم يكن الاشتراك في نشاطات فكرية أو ثقافية أو أدبية أو اجتماعية يوماً خطيراً بأي معنى من المعاني، طالما أن الأساس هو مصلحة المجتمع والتخلص من المشكلات السلبية بالتعبير عن رأي إيجابي أو نقد بناء يهدف إلى تقديم الحلّ والتحسين أو التطوير أو التقدم.

إنّ المراقبة الصحيحة بالمعنى الوطني والاجتماعي الشاملين يجب أن تتبع من إحساس الجميع بالمسؤولية من جميع الطلبة والأساتذة والعاملين وأصحاب المصلحة في المؤسسة الجامعية. إننا لا نكر دور أجهزة السلطة الحكومية البتة في المراقبة والمتابعة والحماية على صعيد كافة المؤسسات حين يكون ذلك ضرورياً، ولكنّ تضخّم هذا الدور واستطالته في التدخل في الشأن الجامعي سواء في ذلك العلمي المنهجي أو الثقافي اللامنهجي الإداري والإجرائي له تبعاته على المستوى العام. إنّ إفساح المجال أمام المشاركة الجماعية من شأنه أن يفرغ الطاقات الشبابية في اللحظات والتوجهات المطلوبة وأن يشغل الطلبة

والأساتذة والعاملين بما هو مفيدٌ وجيدٌ وبدفعٍ إلى تجاوز الصعوبات والمشكلات. وتستطيع اللجان المنتخبة الممثلة، على صعيد الأساتذة أو الطلبة أو العاملين، أن تقوم بدور التخطيط والتنفيذ والضبط والمتابعة على نحو واعي يحقق الجودة والأهداف التي تتوخاها الأجهزة والمؤسسات الجامعية. فمن شأن هؤلاء جميعاً أن يكونوا حراساً أمناء على الوطن والديمقراطية. لقد غدا ضرورياً كسر الأساليب النمطية القديمة والأفكار المسبقة التي تمنعنا من إعطاء كل ذي حق حقه، حيث لا مكان للتعصب في مجال العمل الثقافي أو الفكري ما دامت النية والطموح والعزيمة موجودة، وحين يكون العمل الثقافي واسع الطيف منفتحاً فإنه يقي الأفراد والجماعات من الفشل ويساعد في إيجاد الطريق على درب الثقافة، فهذا يجعل المؤسسات تهتدي لمقاصدها، فكل مؤسسة تشكل حجراً أساسياً في العمل لخدمة المجتمع من دون تعصب ومن دون استقطاب للقوى، ولها دور يستحق النظر في نشر الثقافة والوعي والفن والإبداع، ولا يكون هناك مواضع للسيطرة بل للتبادل، ولا مكان للهيمنة بل للإعجاب، وتتفي النظرة الدونية والتبعية لهذا أو ذاك لنحل محلها أفكار الأخذ والعطاء، والتوازن والتقاطع والتلقي والنقد الموضوعي البناء للممارسات اليومية الراهنة، وكلها مفردات تستحق إعادة النظر.

وفي الواقع، تتفاوت جامعاتنا العربية في ذلك من حيث الخضوع للرقابة الشديدة والتدخلات المباشرة فيها إلى جامعات مستقلة ذات أجواء حرّة مريحة اجتماعياً وثقافياً من دون أسوار وحواجز عموماً. مثلاً تزرع جامعات عربية، إيديولوجيات سياسية، سواءً اليمينية منها أو اليسارية المتطرفة، وتحديدًا في ميدان تدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية، وربما كان ذلك يُمارس عالمياً أيضاً وعلى نطاق واسع في البلدان ذات الأنظمة الجامعية التي تسود فيها الإيديولوجية الشمولية. وإن وجددت قناعةً شبيهةً كاملةً بأن "أسوء الديمقراطيات أفضل كثيراً من أصلح الديكتاتوريات" (الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين، ص 203)، فإن الكلام هنا لا يهدف إلى القول بأننا نروج لنشر فضائل الحرية الأكاديمية الليبرالية الغربية في جامعاتنا، ولكننا نشير إليها بكونها تجارب ناجحة في بلدانها وأن نغيد منها بما يناسبنا، فثمة عملية تغيير حدثت وأدّت دوراً حاسماً في الانتقال من التفكير الشمولي إلى الديمقراطي الحر عبر الجامعات. ولا بد من الأخذ بالحسبان أن إحرار التقدم العلمي والتكنولوجي في بلد ما لا يعنى أنه سيعيش ظروفًا اجتماعية وثقافية وسياسية تمتاز بالتقدم والرفق؛ والصين أوضح مثال إذ ما زال يتحكم بها نظامٌ شمولى ذو وجهٍ أحاديٍّ ينسق ويتعاون مع أبشع الأنظمة الاستبدادية في ما كان يسمى بالعالمين الثاني والثالث، وإن تبنّى تقنيات إدارية وتجارية رأسمالية. ومن الصحيح أن الناس تحقق مكاسب من التقدم العلمي لكنها ليست كافية لتحقيق الحرية والتقدم الاجتماعي والثقافي والحضاري العام. على سبيل المثال، في الصين علماء دوليون يعيشون ضمن هالة "غربية" يتمتعون فيها بإمكانية الوصول إلى الشبكة العنكبوتية، لا بحرية الحركة الكاملة، وتتسحب هذه الحال على طلبتهم الذين لا يصلون إلى الشبكة على قدم المساواة. (انظر، على سبيل المثال، محاضرة بيرتون آر. كلارك "الحرية الأكاديمية ومستقبل أوروبا" الموجودة في مقالة مايكل إغنايف، دور الجامعات في عصر الاستبداد، 13 إبريل 2018).

ليس لهذا النقاش من جديد علاقة بالدعاية أو الاعلام، بل يتعلّق الأمر بالتفكير المنفتح وبالعقول الحرّة والسياسات المرنة والمؤسسات الحرّة القادرة على التجاوز والإضافة والمضيّ قدماً. فمثلاً منذ انهيار جدار برلين إلى نهاية العقد الأول من هذا القرن لوحظت هجرة العقول على نحو واسع من أوروبا الشرقية إلى الغربية لأن أجواء الغربية أكثر حرية والعيش الكريم متاح أكثر، ولزم من ذلك تدريب نخبة جديدة في الشرقية للتعويض عن تسرب النخب العلمية المهاجرة التي عانت من النظام القديم. وهذا الدور تضطلع به الجامعات في الخط الأول وبمساندة رسمية. أيضاً ما زال التحول في التعليم العالي في الصين وروسيا مثلاً يسوده الغموض ويحتاج إلى فهم، فمع التخلّي عن النظام الشيوعي التقليدي في روسيا، لا نسمع عن نخبة علمية أو ثقافية ربما بسبب الضغط القائم من النخب أو الأساليب القديمة أو النظام الشمولي الحاكم. فكان معروفاً أن هناك سيطرة كاملة على العلوم الإنسانية والاجتماعية فهل تحقق في هذين البلدين قدر واضح من الانفتاح والحرية الأكاديمية في المجتمع العلمي. وهل قام القادة الصينيون (الرئيس شي جين بينغ) بدعم التعليم في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، حتى الآن تقول الوقائع إنهم لم يدعموا تلك العلوم لأن الحرية فيها تشكل تهديداً من حيث الأساس للنظام الصيني. ومما لا شك فيه أن مشاركة الطلبة الجامعيين خصوصاً في الانتفاضة الصينية في ساحة تيان في بيجين في أواخر الثمانينات تجربة تستحق المراجعة والتأمل. وكانت قصة التحول الليبرالي تشيع بأن التحول الاقتصادي وتحريره سيؤدي إلى تحول الفكر والسياسة وتحريرهما، فعلى الأغلب

الأعمُّ أن ذلك لم يتحقق. فاستمرارُ هذا النمط الشموليِّ المبطنِ يعني أن الأمور ستبقى على ما هي عليه وأن الحياة الأكاديمية في الصين ستبقى رهنَ المراقبةِ الشديدة.

وثمة مثالٌ آخرٌ يتعلق بموقف القادة الأوروبيين والأمريكان والعالم الحرِّ عموماً من الحياة الأكاديمية مثلاً في بلدان الشرق الأوسط وإيران وتركيا، بما فيها البلدان العربية وما يسمى بدولة "إسرائيل"، إذ لا يبدى الغرب (أوروبا الغربية وأمريكا والبلدان المماثلة) عموماً أيَّ موقفٍ تجاه الحياة الأكاديمية التركية بسبب تحكُّمها بتدفق اللاجئين إلى أوروبا، أو الحريات الاجتماعية والأكاديمية، كقمع النساء في إيران خصوصاً بسبب اتفاقات الملفِّ النوويِّ السيئة السمعة والتي دفع ثمنها غالباً الغربُ نفسه والبلدان العربية نظراً للتوسع الإيراني، ولم يبدِ موقفاً تجاه تراجع الحريات الجامعية في كثير من البلدان العربية الكبيرة أو المؤثرة لأن الحراك الجامعي جزء من الحراك الاجتماعيِّ الذي بات يهدد الأنظمة الشمولية اللازمة لتنفيذ طلباته ومصالحها المختلفة. كذلك لم يفعل أيُّ شيءٍ حيال الحريات العامة فيما يُطلَق عليه بدولة إسرائيل من قتل جائر واغتصابٍ للحقوق وتدمير شامل. لا مصلحة للسياست الغربية الماكرة المراوغة في ظهور مؤسساتٍ ونخبٍ تعترضُ سبيلَ الاستعمار الاقتصاديِّ الجديد الذي بات يتغلغلُ في معظم ما يسمَّى ببلدان "العالم الثالث". إنها صفقاتٌ شيطانيةٌ يجري فيها مقايضةُ حرية المؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني مقابل ضبط الهجرة أو ضبط تخصيب اليورانيوم وضبط إيقاع شباب شعوب المنطقة خصوصاً بأنظمة سياسية لا تسمح بأيِّ نوع من الحرية لأن ذلك يعني تآكلَ مصالحها وإنهيارها.

إن مراجعة التجربة الصينية أو الروسية أو الإيرانية أو التركية أو العربية أو الاستيطانية الصهيونية سيفسح المجال أمام التصوُّر الذي يفيد بأن أنظمة الحزب الواحد والزعيم الأبديِّ الأوحِد في كلِّ بلدٍ منها تفضِّل السيطرة على الأنظمة الجامعية وعلى مدى الانفتاح على الحياة الجامعية الدولية لأنها ترى الحرية الأكاديمية تهديداً أساسياً لها لأنها تعي تماماً أن ما تحتكره ليس شرعياً وبالمناسبة إذا كان على تلك الجامعات أن تختارَ أو تسميَ جامعاتٍ جيدةً فهي الجامعات التي يمكنهم التحكُّم بها كما يشاؤون. إنَّ الاطلاع على الخبرات الدولية للانتقال الديمقراطي يهدف إلى فهم العوامل التي تعيق الانتقال إلى الديمقراطية في بلداننا ومؤسساتنا العربية. إذ لا يمكن فهم ذلك بالشكل المطلوب إلا بالمقارنة والتحليل لتجارب التطور الديمقراطيِّ على الأقل في بلدان ومجتمعاتٍ مجاورة. وما أوجنا إلى هذه النظرة المقارنة بدلاً من الإصرار على سياساتنا القائمة حالياً والاستمرار في إنهاك عقولنا وبحثنا عن "خصوصياتٍ عربية" وحسب لا سند لها في الواقع إذا ما اطلعنا على ما يحدث في دولٍ ومؤسساتٍ أخرى. ويحضرنا هنا قولٌ وثيق الصلة لأحد التنويريين ومفكرِّي النهضة والسياسة العرب إذ يتساءل: "هل يتيسرُ التقدمُ في المعارف وأسباب العمران بدون إجراء تنظيماتٍ سياسية تناسب التنظيمات التي نشاهدُها عند غيرنا في التأسيس على دعائم العدل والحرية، الذين هما أصلان في شريعتنا، ولا يخفى أنهما ملاكُ القوة والاستقامة في جميع الممالك؟" (أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك ص 16) إنَّ دروس التجربة التاريخية الحديثة لما سمِّي "الربيع العربي" ليست بعيدة عن نقاشنا هنا، اشتركت الجامعات، بشكل أو بآخر، فيه على نحو واضح وكان ذلك نتيجةً من نتائج تلك السياسة الشمولية والتي أتت كمحصلة لتراكم الضغط والقمع والكتب والتخويف واستعمال القوة المفرطة والعنف أيضاً. وعدمُ الولوج في هذه القضية المسكوت عنها لا يعني أنها غير موجودة ولا يعني تغيُّبها. فجاء قمعُ تلك الحركات بالقوة من دون الولوج إلى داخلها وفهم مشاكلها ودوافعها لإيجاد الحلول الناجعة لها بمنزلة إشعال الفتيل وزيادته لا إطفائه. ليس استعمالُ القوة في هذه الحالة بأيِّ حالٍ من الأحوال حلاً مقبولاً بل الحلُّ في العقل والتفكير والمرونة واستيعاب ما يحدث على نحو مشخَّصٍ وصحيح، ومن ثم اقتراحُ الحلول والبدائل المناسبة بناءً على تلك المطالعة. فما زالت الآثارُ السلبية لتلك المواجهة موجودةً تحت السطح ولم تحلَّ بصورة نهائية. فمن المخزيِّ حقاً أن يذهب أكاديميٌّ عربيٌّ إلى بلد عربيٍّ مجاور ولا يستطيع أن يدخلَ الجامعة إلا بتصريح رسميٍّ لمقابلة زملاء له في جامعة رئيسية من جامعات ذلك البلد لأنَّ دخولَ الجامعة مقتصرٌ على الطلبة والأساتذة والعاملين فيها وحسب. فثمة خوفٌ حقيقيٌّ من دخول أكاديميين ولو من جامعاتٍ عربيةٍ شقيقةٍ ولا دخلَ لهم بما يدور محلياً. ومن المخزيِّ أن يُصرف أستاذٌ جامعيٌّ من وظيفته من رئيسه لأنه تحدَّث في لقاء/محاضرة ثقافية عن موضوع جامعيٍّ علميٍّ صرفٍ لأن الحديث لم يعجب المدير ولأنَّ فيه حكراً على ذلك الرئيس ولأنَّ المؤسسة الجامعية موروثة له من أبيه وجدّه. لا خوف في الحقيقة من كلام الأكاديميين، طالما أن القانون هو الناظم للعلاقات، لأنَّ الطرف الأساسيُّ في أيِّ مؤسسةٍ جامعيةٍ أو لدى أيِّ أكاديميٍّ هو التصرفُ العلميُّ المدروسُ والمسؤولُ والهادئُ والمحاوِرُ الذي يحاول الوقوف على الحياد وتجنُّب الصراع أو العنف بكافة أشكاله لتحقيق رؤيةٍ صحيحة وحلولٍ أفضل. هذه في الحقيقة رسالةُ الجامعة

والجامعيين في دخول المشكلات وحلها على أسس هادئة ومترنة وموضوعية ولو أدى ذلك إلى بعض الخسائر لأن المراجيح في النهاية أكبر. كانت في معارك سياسية كثيرة نقاشات وحوارات وأخذ وعطاء لأن تلك السبيل الوحيدة لتفادي أية نتائج سلبية كبيرة غير متوقعة. وللقيام بهذه المهمة لا بد من توافر الحرية الأكاديمية التي يجب أن نفكر بها ونحصل عليها ونعمل لأجلها. ونحتاج لأن نكون واضحين تماماً بشأن طريقة رؤيتنا للأمور وإلى تحويل لغة تلك الحرية بكونها امتيازاً منحه إيانا سلطات الدولة الحكيمة بمسؤولية كبرى إذا أردنا الدفاع عن قضايانا الوطنية والاجتماعية وعن الجامعات في العقود القادمة. ولا نقوم بذلك لتحقيق امتيازات خاصة لأنفسنا، بل ندافع عن مجتمع ووطن ومؤسسة وظيفتها كلها في النهاية خدمة الفرد والدفاع عن المجتمع بأسره. وهذا سبب أهمية الحرية الأكاديمية فإذا دافعنا عنها بكونها امتيازاً مؤسسياً وطنياً فقد نكون قد أدبنا وإجبنا بخصوص تنفيذ مهمتنا المركزية التي تعلمناها في الجامعة.

ونمة نقطة ثانية هي أننا بحاجة إلى فهم الطريقة الحاسمة التي تكون فيها الحرية الأكاديمية أحد مكونات نسيج الأغلبية والذي يعد جزءاً أساسياً من صحة المجتمع الجامعي الديمقراطي. فمثلاً، بصفتنا ممثلين في الإدارات الجامعية: رئيس قسم، عميد كلية، مدير مركز أو دائرة، أو رئيس جامعة، إذا سألنا أنفسنا ما الذي نحتاجه مؤسسياً للتأكد في أن تبقى دائرة عملنا مستمرة معافاة وأمنة ومحمية، بالطبع أو ما يخطر لنا سيادة القانون والنظام والتعليمات، والرجوع إلى هيئات الاعتماد، واللجان المختصة الذاتية الحكم، والجمعيات العلمية القادرة على إجراء المتابعة والمراجعة، والاستشارة، وتحديث الانظمة والقوانين والتعليمات الجامعية، والتعبير الحر عن الرأي، واستقلالية هذا الرأي، وفوق ذلك كله أن نكون جزءاً من هيكل عام وطني مستقر.

ونذكر نقطة أخرى تتعلق بالانظمة الاستبدادية التي تعمل بصورة متزايدة دائماً على إنشاء مؤسسات وطنية لتعليم الإدارة العامة السيطرة على بيروقراطية المستقبل. وبكمن في ذلك تحد كبير للحرية الأكاديمية لأنه لا يتركز على أطر ديمقراطية ممثلة للجميع. وتحظى هذه الاستراتيجية بدعم دائم في الجامعات المحلية التي تتردد في الدخول أو تستاء من المنافسة الإقليمية أو الدولية. فهنا تحاول الأنظمة الاستبدادية إنشاء شرائح اجتماعية محلية مميزة مصحوبة بدعم رسمي من إعانات وعقود وامتيازات حكومية وفرص لأنها أنظمة تسخر التعليم والتدريب لبروز هذه الفئات الوطنية والتي ستدعمها في الانتخابات كلها، العامة والخاصة على حد سواء، والتي ستكون بمنزلة قواعد انتخابية تدعم تلك الأنظمة فيما بعد. فهي تريد الاستمرارية وتقاوم التغيير ولا تحب أن يكون لديها مستقبل متعدد الثقافات والآراء والاتجاهات يغني بعضها البعض الآخر. لذلك كانت السيطرة على الجامعات جزءاً من محاولة إبقاء المجتمع حسب هندسته القديمة كمجتمع أحادي النظرة والاتجاه والسياسة تسيطر عليه تلك الفئات الإدارية المدربة (وهي البرجوازية الإدارية صاحبة النفوذ) التي تدعمها الدولة.

فإلى أين تذهب الجامعات ضمن هذا الهيكلية: عليها المحافظة ما أمكن على الحرية الأكاديمية كقيمة إنسانية ومجتمعية ووطنية مستقلة لأن الجامعات تحتاج إلى التفكير في نفسها مؤبده للأغلبية عندما تكون على حق ومناهضة لها عندما تتجرف وراء تلك البرجوازيات الإدارية أو الزعامات الوهمية، وأن تبقى الحرية جزءاً لا يتجزأ من بقاء المجتمع والوطن: صحافة حرة ما أمكن، مشاركات ثقافية واجتماعية واعية وحرّة، وقضاء ما أمكن نزيه ومستقل، وجهاز محاسبة ومراجعة مسؤولة، ومؤسسات مجتمع مدني متعددة الأغراض. كل ذلك لتكون جزءاً من هيكلية جديدة متشابهة حرة قادرة أن تكون مضادة للأغلبية. ويتمثل التحدي السياسي الأكبر لديها في أثناء مواجهة الناس وإخبارهم أن حريتهم كشعب تعتمد بشكل كامل على وجود مؤسسات أو جمعيات تستطيع أن تقول: إنك مخطئ. إنها أصعب عملية تعامل على الإطلاق في أيامنا هذه. وتاماً كما تحافظ الصحافة الوطنية الحرة على قنوات المعلومات مفتوحة، وتؤكد المحاكم من أن التشريعات متوافقة مع الضمانات الدستورية والحقوقية، فإن الجامعات تتعرف الحقائق الصعبة من أوعية الآراء والشائعات والخيالات والأوهام والأمزجة والبارانويا والتغريدات والمدونات والتعليقات وما إلى ذلك من طوفان المعلومات الملققة الكاذبة التي تجعل من المستحيل تقريباً على الناس تداولها بحرية على أساس نعلم واقعياً أنها صحيحة.

وتبعين على الجامعات تدريب طلبتها أن الحصول على المعرفة الصحيحة صعب للغاية، وأنه بمنزلة تخصص يجب اتباعه باستمرار، وما أن يحصلوا عليه، يمكنهم عندئذ الوصول إلى أهم شيء يحتاجه النظام الديمقراطي، وهو القدرة على اكتشاف ما هو صحيح. هذه مهمتنا، لكنها ليست ذات شعبية، ومحفوفة بالمصاعب، وأدت حتى أيامنا أمراً لا يحب الناس الخوض فيه أي التحدث في

الحقائق؛ لكنها مهمتنا وعلينا التمسكُ بها والدفاعُ عنها بشجاعةٍ ومن دون أيِّ حرج. ويمثل ذلك اللحظة التي يتعينُ علينا فيها جميعاً حقاً أن نؤمنَ بما نقومُ به.

المراجع:

- هلال، علاء الدين. الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- سلسلة عالم المعرفة، (2019).
 - الكواكبي، عبد الرحمن. طلائع الاستبداد ومصارع الاستعباد. القاهرة مؤسسة هنداوي، 2010.
 - تونسي، خير الدين. أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك. القاهرة وبيروت: دار الكتاب المصري والليبي، 2012.
 - تيزيني، الطيب. على طريق الوضوح المنهجي: كتابات في الفلسفة والفكر العربي، بيروت: دار الفارابي، 1989.
- https://www.v-dem.net/documents/19/dr_2022_ipyOpLP.pdf (Democracy Report 2022: Autocratization .Changing Nature, pp.1-60

.Sustainable Development Agenda-Sustainable Goals by 2030

The role of universities in an era of authoritarianism Michael Ignatieff 13 April 2018